صلاة فانه لا يحنث الا بركعتين لانها الحقيقة بخلاف لا يصلي
فانه لا يحنث حتى يقيدها بسجدة لانه يكون اتيا بجميع الاركان وهل
تحنث بوضع الجبهة او بالرفع قولان هنا غير ترجيح وينبغي ترجيح
الثاني كما رجحوه في الصلاة ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحنث
الا بالاربع ولو حلف لا يصلي جماعة لم يحنث بادراك ركعة واختلف
فيها اذا اتى بالاكثر **خاتمة** فيها فوائد في تلك القاعدة اعني اليقين
لا يزول بالشك **الفائدة الاولى** يستثنى منها مسائل **الاولى**
المستحاضة المتحيرة يلزمها الاغتسال لكل صلاة وهو الصحيح
**الثانية** اذا وجد بللا ولا يدري انه مذي او مني قد منا الجواب
الغسل مع وجود الشك **الثالثة** وجد فأرة ميتة ولم يدر
متى وقعت وكان قد توضأ منها قد منا وجوب الاعادة عليه
متصلا مع الشك **الرابع** قد منا انه لو شك هل كبر الافتتاح او لا
او احدث او لا او مسح راسه او لا وكان اول ما عرض له استقبل
**الخامسة** اصاب ثوبه نجاسة ولا يدري اي موضع اصابته غسل
الكل على ما قد منا عن الظهيرية مع ما فيه من الاختلاف **السادس**
رمى صيدا فجرحه ثم تغيب عن بصره ثم وجده ميتا ولا يدري
سبب موته تحرم مع وجود الشك لكن شرط في الكنز لحرمته ان
يبعد عن طلبه وشرط قاضي خان ان يتواري عن بصره واليه
يشير ما في الهداية والمعتمد الاول **السابع** لو اكلت الهرة فارة
قالوا ان شربت الماء على فورها نجس كشارب الخمر اذا شرب
الماء على فوره ولو مكثت ساعة ثم شربت لا تنجس عند ابي حنيفة
لاحتمال غسلها فمها بلعابها وعند محمد تنجس بناء على اصله من
انها لا تزول الا بالقطع كالحكمية وهنا مسائل تحتاج الى المراجعة

بالماء



له بخلاف زيد وان ارغس او بنى فاذعى انه فعل بالاجرة نفي
للمنة ومنها حلف لا ياكل من هذه الشاة حنث بلحمها لانه
الحقيقة دون لبنها وتتاجها بخلاف ما اذا حلف لا ياكل من هذه
النخلة حنث بثمرها وطلعها لانها اتصل به صنعة حادثة كالابر
فان لم يكن لها ثمر حنث بما اكله فيما اشتراه بشمنها **ومنها** حلف
لا ياكل من هذه الحنطة فانه تحنث باكل عينها لا مكان فلا
تحنث باكل خبزها ومنها حلف لا يشرب من دجلة حنث بالكرع
لانه الحقيقة ولا تحنث بالشرب بيده او باناء بخلاف من ماء دجلة
**ومنها** اوصى لموالي فلان وله عتقاء اختصت بالاولين لانهم موالي
حقيقة والاخرون مجاز بالتشبيه **ومنها** اوصى لاولاد زيد وله صلبي
وحفدة فالوصية للصلبيين وتختص عليا الاصل المذكور بالسنا
برعلى ابنائه لدخول الحفدة **ومنها** حلف لا يضع قدمه في دار
زيد تحنث بالدخول مطلقا ومن اضاف العتق الى يوم يدخل
زيد فقد مر لا عتق وبين لا يسكن دار زيد عمت النسبة للملك وغيره
وبان ابا حنيفة ومحمدا قالا فيمن قال لله علي صوم رجب ناويا
لليمين انه نذر يتعين واجيب بان الامان تحقق الدم المعناه
فيه فانتهض الاطلاق شبهة تقوم مقام الحقيقة فيه ووضع
القدم مجاز عن الدخول فعمم واليوم اذا قرن بفعل لا يمتد كان
لمطلق الوقت ومن يومك يوميد دبره والنهار متى يمتد لكونه
معيارا والندر مرغير ممتد فاعتبر مطلق الوقت واضافة الدار
نسبة للسكني وهي عامة والندر مستفاد من الصيغة واليمين
من الوجوب فان اجاب الصباح بيمين كفر به بالنص ومع
الخلاف لاجمع كذا في البدايع ومن هذا الاصل لو حلف لا يصلي

صلاة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)